للتاريخ السياسي

عشرة أيام بثيسة

مشروع لافال - هور والرأى العام

رواعى هذه الخطة الوخيمة العواقب

للدكتور يوسف هيكل

شهد العالم خلال الثلث الثانى من شهر ديسمبر الماضى اضطراباً شديداً فى السياسة الدولية ، وقلقاً عظيما فى الدوائر السياسية ، نجما عن الانقلاب الفجائى فى سياسة بريطانيا الخارجية بموافقة وزير خارجيتها السير صمويل هور على سياسة مسيو لافال ، رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية ، وتوقيعه المشروع الذى وضعه لافال لحل المشكلة الحبشية عن طريق سلمية . ويُعرف هذا المشروع بمشروع الصلح ، أو خطة السلام ، أو اقتراح لافال — هور ، أو اتفاق باريس

فحوى مشروع الصلح

فى يوم الثلاثاء الموافق ١٠ ديسمبر أبرق السير هور بمشروع الصلح إلى سفيرى بريطانيا فى روما وفى أديس أبابا طالباً منهما أن يذهبا مع زميليهما الفرنسيين ليطلعا السنيور موسوليني والامبراطور على ما تم الاتفاق عليه بين حكومة جلالته والحكومة الفرنسية . وفحوى البرقية أن الحكومتين اتفقتا على أن يطلبا من الامبراطور قبول التغيرات التالية فى الحدود الايطالية الحبشية

١ — التيكرى — إعطاء ايطاليا التيكرى الشرقية ، وحدودها جنوباً نهر « خيطا » ، وغرباً خط يمتد من الشمال إلى الجنوب ماراً بين اكسوم (فى الجانب الحبشى) ، وعدوه (فى الجانب الايطالى)

٢ — إعطاء ايطاليا مقاطعة « أجادن » وجعل الحدود خطا مبتدئاً من نقطة (ثلا) فى الحدود الحبشية والايطالية والصومال البريطانية ، وممتداً شمالا شرقياً قاطعاً « كوراهى » فى الشرق ، و « وارانادب » فى الغرب ، وملاقيا حدود الصومال البريطانية حيث يقطعها خط الطول ٤٥

٣ — إعطاء ايطاليا امتيازا اقتصادياً خاصا فى جنوب الحبشة يضع موارد هذا الاقليم فى قبضة ايطاليا ويسمح للايطاليين بالاقامة فيه . وتكون الأراضى غير المملوكة ملكا للشركات الايطالية ، على أن تبقى السيادة فى هذا الاقليم للأمبراطور

وحدود هذا الاقليم هى : الحدود الجديدة بين الحبشة والصومال الايطالى شرقاً ، وخط العرض ٨ شمالا ، وخط الطول ٣٥ غرباً ، والحدود بين الحبشة وكينا جنوباً

٤ — إعطاء الحبشة مرفأ « أساب » وممرا اليه على طول حدود الصومال الفرنسى

وفى ذلك التاريخ أرسل وزير خارجية بريطانيا برقية إلى السفير الانكليزى فى اديس أبابا طالباً منه فيه أن يبذل كل نفوذه فى اقناع الامبراطور على قبول « المشروع » وألا يرفضه دون أن يتأمله جلياً (١)

تطور الحوادث السياسية على المسارح الدولية

ذلك فحوى مشروع هور — لافال . وحين وقف الرأى العام الدولى عليه انثالت الاحتجاجات عليه إلى عصبة الأمم من جهات الدنيا الأربع ، وأخذت الحوادث تتطور ، واشتدت الأزمات السياسية ، وعلى الأخص فى باريس وجنيف ولندن

على مسرح باريس

غادر السير هور لندن إلى باريس يوم السبت الموافق ٧ ديسمبر . وفى منتصف الساعة الثامنة عشرة وصل « كى دورسى » ومعه المستر « كلارك » لمقابلة مسيو لافال . وفى الساعة التاسعة عشرة والدقيقة ٤٥ خرج من عنده . وعندها أنبأ لافال الصحافة أن الحكومتين على اتفاق ، تعملان معاً للوصول إلى خطة تحل بموجبها المشكلة الحبشية عن طريق سلمية

وقد تقابل الوزيران فى اليوم التالى ، ووصلا بعد المناقشة إلى اتفاق وقعاه عن حكومتيهما . وفى صباح الاثنين الموافق ٩ ديسمبر تلقى مستر بلدوين رئيس الوزارة الانكليزية كتاباً من السير هور ، طالباً فيه موافقة الحكومة على اتفاق باريس ، وقد رأى بلدوين أن من الواجب عليه تأييد زميله الغائب ، فوافقت

الحكومة على مشروع هور — لافال [1] . وبهذه الموافقة تحملت حكومة بلدوين المسؤولية ، وابتدأت إذ ذاك عشرة الأيام البئيسة .....

فى الأيام التالية نشرت الصحف الباريسية مضمون الاتفاق بصورة غير رسمية ، فانقسم الرأى العام الفرنسى إلى فريقين : فريق يعضد الحكومة ويدافع عن « المشروع » واجدا فيه خير حل للمعضلة الحبشية ، وكثرة هذا الفريق من أحزاب اليمين والوسط ؛ وفريق آخر ينقم على اقتراح لافال — هور ، ويرى فيه الضربة القاضية لعصبة الأمم ؛ وللبقية الباقية من الثقة فى سياسة « السلام المشترك » . والناقمون هم أحزاب اليسار من اشتراكيين وكومنيست . وأخذ كل فريق يدعم رأيه ببراهينه وحججه ، ويدحض أقوال الآخرين على صفحات جرائده ؛ ومما لا شك فيه أن حجج المدافعين عن سياسة لافال الخارجية كانت واهنة لا تقوم على أساس قانونى . أما نظريات الناقمين على « اتفاق باريس » فكانت مبنية على دعائم قانونية وسياسية متينة ؛ وبخاصة ما كتبه الزعيم الاشتراكى مسيو بلوم فى جريدته « البوليير » Populaire

أما موقف الحزب الراديكالى الاشتراكى فكان حرجا لاسيما موقف زعيمه « هريو » Herriot.

والحزب الراديكالى أقوى حزب فى مجلس النواب وهو مشترك فى حكومة لافال ؛ ورئيسه «هريو» وزير دون وزارة ، وقد فقد هذا الحزب شهرته فى البلاد بعد فضيحة ستافسكى وتخليه عن مسيو دومرج . والحزب يعلم أنه لا يستطيع فى ظروف مجلس النواب الحالية أن يؤلف وزارة ذات أكثرية . ورئيسه هريو لا يود أن يكون على رأس وزارة والانتخابات العامة على الأبواب . . . لهذه الأسباب يتحاشى مسيو هريو حدوث أزمة وزارية فى البلاد . ويجد نفسه مضطراً إلى معاضدة مسيو لافال ، على رغم مخالفته لسياسته الخارجية . وقد أفضى إلى حزبه بذلك قبل اجتماع مجلس النواب لمناقشة سياسة لافال الخارجية . فانقسم الحزب إلى فريقين ؛ فريق معه ، وفريق يرى من الضرورى تغيير سياسة لافال وإسقاطه بعدم الموافقة على مشروعه لحل المشكلة الحبشية . وكان من بين هؤلاء مسيو « كت » Cott

وفى صباح الثلاثاء الموافق ١٧ ديسمبر كان اجتماع مجلس النواب . وكان اجتماعا صاخباً مضطرباً شديد الجدل . وكان أهم المتكلمين فى تلك الجلسة ثلاثة : لافال وكُتْ وبلوم

نهض لافال وألقى خطابه فى جأش رابط متزن ؛ ودافع عن سياسته الخارجية ولا سيما « مشروع الصلح » . وأقوى حججه أن سياسة العقوبات ليست الطريق الوحيدة لحل المشكلة الحبشية ، وأن حصر إيطاليا اقتصاديا وعلى الأخص منع البترول عنها مما يقود أوربا إلى حرب لا تعرف نتائجها ، وأن روح مبادىء عصبة الأمم توجب حل كل خلاف عن طريق سلمى إن أمكن ، وأن الخطة التى وضعها لايقاف الحرب فى الحبشة تتمشى مع مبادىء عصبة الأمم (!) ...

ومسيو كت يرى غير ما يراه مسيو لافال : يرى فى اتفاق باريس هدم مبادىء العصبة ، إذ هى تقدم إلى المعتدى مكافأة على تعديه ومخالفته واجباته الدولية . ومسيو لافال بعمله هذا يقدم سابقة إلى عصبة الأمم لتحل بموجبها المعتدى الذى سيحصل على شرق أوربا الوسطى . وبذلك يكون لافال قد ساعد الهرهتلر وجرأه على أن يحذو حذو موسوليني ! . وقد هاجم مسيو كت لافال وقال إن عمله هذا ليس إلا تفسيما للحبشة وجعلها فريسة المعتدى ، وهذ العمل مخجل لفرنسا ...

وقد لاحظ لافال أن الجو مكفهر وأن النقاش إن دام ربما أدى إلى سحب الثقة منه ؛ فطلب تأجيل النقاش على سياسته الخارجية إلى يوم الجمعة الموافق ٢٧ منه . ولافال ماهر فى أصول المرافعات البرلمانية ؛ يعرف كيف يتخلص من المآزق الحرجة ، فانه بطلبه هذا قد حول المناقشة من مهاجمة سياسته إلى البحث فيما إذا كان من الصواب تأجيل المناقشة كما يطلب أو المضى فيها ؛ وكان على رأس القائلين بوجوب المضى فى المناقشة مسيو بلوم الزعيم الاشتراكى . وبرغم فصاحته وقوة حجته وافق المجلس على تأخير المناقشة بأكثرية ٥٢ صوتاً . ومما تجدر ملاحظته أن الكثرة التى كانت فى جانب الحكومة هبطت إلى ما يقرب من مائة نائب بانضمام كثير من الراديكاليين إلى فريق المعارضة

(١) تاسى ٢٠ ديسمبر . من خطاب بلدوين

ومجمل القول أن مسيو هريو الزعيم الراديكالى لم يشترك فى المناقشة ، ولم يبد حركة تدل على أنه يؤيد فريقا على آخر[1] ... ...

وفى اليوم التالى ذهب لافال إلى جنيف ...

على مسرح جنيف

فى يوم الأربعاء الموافق ١٨ ديسمبر كان اجتماع مجلس عصبة الأمم : فقام مستر إيدن ولم يدافع عن مشروع لافال ـ هور ... بل قال إن الحكومتين وضعتا هذا المشروع وللمجلس أن يرفضه أو يقبله ؛ والحكومة البريطانية ليست مرتبطة به ...

ثم نهض مسيو لافال وقال إن عمله هو وزميله السير هور كان بموجب السلطة التى أعطيت للحكومتين لايجاد حل سلمى للمعضلة الحبشية ... وللمجلس أن يقول الكلمة الأخيرة فى الاقتراح ...

وقبل فض الاجتماع العام قام سكرتير المجلس وألقى تصريح حكومة الحبشة وهو مؤلف من « ٥٠٠٠ » كلمة ومبنى على نقط قانونية ترمى إلى أن اقتراح باريس مخالف كل المخالفة لمبدأ العصبة

وقد قابل الأعضاء المشروع بمعارضة شديدة ... وجاء فى المناقشة أن السلطة التى خولت إلى بريطانيا وفرنسا لايجاد حل سلمى قد انتهت ، وكل عمل من هذا القبيل يعود إلى مجلس العصبة أو إلى هيأتها العامة ـ وكان هذا ردا على ادعاء لافال ـ

وفى اليوم التالى قرر المجلس بأسلوب ـ دبلوماسى دولى ـ رفض المشروع

على مسرح لندن

أخذت الصحف الانكليزية تنقل أخبار اتفاق باريس ومحتوياته عن الجرائد الفرنسية ، وأخذت الجرائد التى كانت تناصر الحكومة وعلى رأسها التيمس تعارضها وتظهر سخطها على المشروع ، وأخذت جرائد المعارضة تهاجم الحكومة مهاجمة عنيفة وتصفها بأوصاف قاسية منها الجبن وخيانة الشعب وعصبة الأمم والحبشة ...

وفى اجتماع مجلس النواب الذى عقد فى العاشر من ديسمبر دافع مستر بلدوين عن خطة باريس وقال : لو كنت أستطيع أن أميط اللثام عن المشاكل التى تعترضنا ، لما كان هناك رجل من أى هيئة ومن أى حزب يعارضنا ...

ومع ذلك أخذ يزداد عدد الثائرين من حزب الحكومة ، مظهرين سخطهم على سياسة الحكومة الجديدة ؛ وأخذ آخرون يبدون قلقهم من موقف الحكومة الشاذ . فحدث من جراء ذلك انشقاق عظيم فى حزب الحكومة . وانقسم أعضاء الوزارة إلى قسمين : قسم مع بلدوين وقسم غير راض عن « اتفاق باريس » ومن بينهم مستر إيدن الوزير لدى عصبة الأمم إذ ذاك ، وقد صرح بذلك فى جنيف فى الثالث عشر من ديسمبر

ومن الرجالات البارزين الذين عارضوا المشروع فى حزب الحكومة السير أوستن شمبرلين : فقد اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية التى يرأسها هو فى ١٧ منه لدرس « اتفاق باريس » وإبداء رأيها فيه . وصرح السير أوستن أنه غير راض عن « الاتفاق » ولا يقبله مهما كان تشبث الحكومة به ... فتبعه أعضاء اللجنة ... وكان ذلك صدمة عنيفة لمستر بلدوين .

أما الصحافة فقد أخذ يشتد نقدها للحكومة ، طالبة منها بلهجة عنيفة التخلى عن « المشروع » والعودة إلى السياسة السابقة ، سياسة جنيف والسلام المشترك :

أمام ثورة الرأى العام العالمى على اقتراح هور — لافال ، وأمام رفض الإمبراطور « المشروع » وتردد موسوليني فى قبوله ؛ وأمام هجمات الحزب المعارض العنيفة وأمام انقسام حزبه عليه ؛ أمام امتعاض الرأى الانكليزى من تخليه عن العصبة وسياسة السلام المشترك ، وأمام ثبات العصبة ورفضها « الاقتراح » ؛ أمام كل هذه الصعوبات رأى مستر بلدوين أنه لا يستطيع أن يسير خطوة إلى الأمام بسياسته الجديدة ؛ فقرر أن يكون على رأس القائلين بعدم قبول الاقتراح ! . فدعا السير صمويل هور من سويسرا . وجمع أعضاء وزارته فى ١٨ ديسمبر وقرر التخلى عن هور ورفض اتفاق « باريس »

وفى هذا التاريخ قدم السير هور استقالته فقبلها مستر بلدوين

وفى يوم الجمعة الموافق ١٩ ديسمبر كان موعد اجتماع مجلس اللوردات ومجلس النواب لمناقشة اقتراح هور — لافال ، وكان الجميع متفقين على التخلى عن « اتفاق باريس »

كان اجتماع مجلس النواب غير عادى : فقد حضره البرنس

(١) فى مساء ١٨ ديسمبر استقال مسيو هريو من رئاسة الحزب الراديكالى الاشتراكى

أوف ويلز وحضره السفراء . . . وبعد إلقاء الأسئلة والاجابة عليها قام السير صمويل هور مبيناً الأسباب التي قادته إلى توقيع الاقتراح ، ومما قاله إنه كان أمام عينيه هدفان :

« انقاء حرب أوروبية والحيلولة دون نشوب حرب منفردة بين إيطاليا وبريطانيا

« إن منع البترول عن إيطاليا ربما يؤدى إلى هزيمة إيطاليا وخسرانها الحرب الحبشية ، وعند ما تجد نفسها فى هذا الوضع الذليل تقوم بهاجمتنا ، وعندئذ تنشب الحرب بينها وبيننا دون أن ينهض لمساعدتنا أحد ، إذ لم تقدم دولة ما الى الآن باخرة واحدة ولا جندى واحد فى سبيل الأمن المشترك ؛ والرأى الفرنسى ضد الحرب ولا يريد أن يتورط فى مشاكل جديدة ...

« لهذا اضطررت وأنا فى باريس إلى أخذ قرار عاجل لأن مسألة البترول لا يمكن تأجيلها إلى تاريخ آخر

ثم أخذ يدافع عن مواد الاتفاق بحجج واهية . . .

أما مستر أتلى « Attlee » رئيس حزب العمال فقد طلب رفض « اتفاق باريس » ، وأثبت أن مسؤولية الحكومة لا تزول باستقالة السير هور . ثم أخذ يسائل الحكومة :

ما فائدة الابتداء فى العقوبات إذا كان أمرها سيهمل عند مجابهة أى خطر ؟ ! . لماذا صرح فى شهر أكتوبر بأن العمل المشترك مفيد وفى شهر ديسمبر أنه غير مفيد ؟ ! إذا كان يوجد الآن خطر عظيم نخير من الوقوف بجانب المتعدى أن يقال بأن العصبة قد فشلت . . .

ثم ألقى مستر بلدوين كلمة طويلة شديدة ، صرح فيها بأن اتفاق باريس قد قضى عليه تماماً ، وطلب من حزب الحكومة معاضدته ، وأعلن بأن الحكومة عائدة إلى العمل المشترك ضمن مبادىء جنيف . . .

وقال اللورد هارتنكتن « Hartington » : إن « عشرة الأيام البئيسة » قد انتهت

وقد ختم النقاش فى كلا المجلسين بقبول وجهة النظر القائلة بأن الحكومة قد ارتكبت غلطة فادحة فى توقيعها « مشروع الصلح » . وأنها بعملها هذا تقضى على النية الخالصة والأمل القوى فى نظام السلام المشترك

وقد جاء خطاب السير نفيل شمبرلين الذى ألقاه فى برمنجهام مساء ٢٠ ديسمبر مؤيداً لتصريح الحكومة ، ومما قاله :

« . . . هذه الاقتراحات قد ماتت إلى غير بعث ؛ وإننى أعتقد الآن بأن كل سعى للوصول إلى حل سلمى فاشل »

« فيجب أن نعود إلى سياسة العقوبات . . . »

وإن تعيين مستر إيدن وزيراً للخارجية لدليل ساطع على أن الحكومة عائدة إلى السياسة التى تحدث عنها السير شمبرلين

على أن الحكومة البريطانية لا تود العمل منفردة ، ولذلك أخذت تفاوض أعضاء عصبة الأمم الذين على البحر الأبيض المتوسط ، ولقد أجاب حتى الآن كل من تركيا واليونان ويوجوسلافيا بأنهم على استعداد لمساعدة بريطانيا وللعمل على مبدأ عصبة الأمم . . .

(البقية فى العدد القادم)

يوسف ڤيكل
دكتور فى الحقوق من (حكومة فرنسا)

قيمة الاشتراك فى كتاب :

وحى القلم

فتحنا باب الاشتراك فى هذا الكتاب ولم نعلن عنه إلا فى « الرسالة » وحدها إذ الغرض منه إكرام قرائها ، وخصوصاً الطلبة منهم ، وعلى الأخص طلبة الأزهر ودار العلوم ، ليتمكن هؤلاء وهؤلاء من إقتناء الكتاب بثمن بخس

وقد سألنا جماعة من حضرات الطلبة مد الاشتراك إذ كان الأزهر معطلاً فى شهر رمضان وكانت المدارس معطلة بالاضطراب السياسى . فاجابة اطلبهم سيكون الاشتراك إلى منتصف هذا الشهر (يناير) بعشرين قرشاً غير أجرة البريد ، وهى ثلاثة لداخل القطر

ومن منتصف يناير إلى آخر الشهر يكون الاشتراك بثلاثين قرشاً . ثم لا يقبل اشتراك بعد ذلك البتة

والكتاب جزءان فى نحو ٨٠٠ صفحة ؛ ويرسل الاشتراك إلى طنطا باسمنا ؛ والقيمون فى القاهرة يشتركون من إدارة (الرسالة)

مصطفى صادق الرافعى